

تأكيد أهمية الحوار بين الدول المصدرة للنفط والدول المستهلكة

خبراء سياسيون : حكمة البئك تجلت في استشهارة خطورة ارتفاع أسعار النفط

أحمد معيض - جدة

يعد اجتماع اليوم نتوجبا لجهود بدأت منذ فترة طويلة، نجحت خلالها المملكة في تأكيد أهمية الحوار بين الدول المصدرة للنفط والدول المستهلكة، وضرورة وجود آلية لهذا الحوار تماثلت في المبادرة لإنشاء امانة عامة للمنتدى والتي مقرها الرياض..

وكان خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (حفظه الله) قد دعا حينما كان ولياً للعهد - في كلمته أمام وفود منتدى الطاقة الدولي السابع ، الذي عقد في 21 شعبان 1421هـ (17 تشرين الثاني - نوفمبر 2000م) في الرياض إلى إنشاء امانة عامة دائمة للمنتدى، تعمل على تعزيز الحوار المستمر بين منتجي ومستهلكي الزيت والغاز على مختلف المستويات، حيث عرض في كلمته استعداد المملكة العربية السعودية لاستضافة الأمانة العامة الفتوحة.

في هذا الجانب تحدث عدد من الخبراء السياسيين والاقتصاديين حول ما تعنيه هذه المناسبة على الساحة السياسية وأهميتها حيث تحدث لنا في البداية، وكان الحديث للكاتب والاكاديمي د. صالح السبعان حيث قال : دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى اجتماع تصاروي بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط في جدة تجيء في وقتها تماما .. ذلك أن تداعيات ارتفاع أسعار النفط بهذه المعدلات الجنونية تسببت في اضطرابات سياسية واجتماعية لم تكن تتجوز منها قارة ، وإذا ما وصلت هذه الاضطرابات إلى ما شهدته بعض العواصم الغربية في دول تعتبر من أمسى الاقتصاديات الصناعية في العالم ، فإن هذا وحده كاف كمؤشر على عمق هذه الأزمة التي تزداد عمقا كل يوم يسجل فيه برميل النفط ارتفاعاً في سعره.

مسؤوليات الملكة

ويقول: من الواضح أن هذا القلق السعودي له ما يبرره من واقع مسؤوليات الملكة الدولية حيث تسعى لتهدئة الأسواق وإزاحة أي بوادر أزمة عالمية يسبب نقص العروض ، وبما أننا لنسأ هنا بصدد البحث عن أسباب هذا الارتفاع ، التي يرجعها الخبراء والمراقبون ، بل حتى وبعض السياسيين إلى ضعف الدولار ، وأسباب جوسياسية مثل المواجهة الغربية

مع إيران ، وإلى مستجدات جديدة دخلت أو تدخلت في صفوف الطلب وتشكل عامل ضغط على الميكل مثل الهند والصين ، وسياسات التخزين ، وبروز ممارسات ومؤسسات مالية جديدة ، ساعدت مع ثورة الاتصالات كصناديق التحوط والبيع الآجل التي يتم التداول فيها بمليارات الدولارات من متعاملين لم ير أحد منهم برميل نفط في حياته ، وكل علاقتهم بهذه السلعة لا تتجاوز كونها عمليات بيع وشراء تتم على شاشة الحاسب الآلي .

ويضيف إنشا بالتفعل مسألة معقدة ، ويزيدها تعقيدا تعاملات موجبة العولة ، وقد كانت الصناعة النفطية قبل هذه الموجة وبطبيعتها صناعة عالية وعابرة للقارات بل ومتجاوزة للأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية ، إذ كسا دلت التجارب سابقا أن صناعة النفط هي التي تحدد السياسات والواقف السياسية ، وأنما تقف وراء الكثير من القرارات الاقتصادية الإستراتيجية للدول والشركات العملاقة عابرة القارات والقوميات . هنا تحديدا تكمن القيمة الحقيقية بإدارة خادم الحرمين الشريفين بدعوة الدول المنتجة المصدرة والدول المستوردة المستهلكة للنفط للتفاوض ، والوصول إلى أفضل صيغة ممكنة يتفق عليها الطرفان ، بما يضمن عدم الإضرار بمصالح المنتجين ، ويحافظ على توافر هذه السلعة الأساسية للطاقة بالنسبة للمستهلكين بسعر معقول .

والواقع أننا في الأساس دول مستهلكة نتمتع على استيراد كل شيء من الخارج بما من الأرز الذي نأكله ، والحليب والسكر والشاي والقهوة والميل الذي نشربه انتهاء بكل شأن آخر من شؤون حياتنا اليومية والمستقبلية وبالتالي فإن ارتفاع أسعار النفط الذي تصدده ، سيؤثر سلبا علينا ، لأن المصانع التي تدار هناك بعيدا عنا ، ستضع هذه الزيادة في حساب تكلفتها التصنيعية.

إلا أن المشكلة تصبح مضاعفة حتى نعلم أن هناك وسيطا بين هذه المصانع وبتربولنا ، وليس وسيطا واحدا وإنما عدة وسطاء . فهناك شركات تشتري منا ثم تبيع لمعامل تكرير ثم هناك وسيطا بين هذه الشركات والجهات المشترية ، وبحسبة بسيطة تستطيع أن تؤكد أن سعر البرميل الذي وصل عندنا حسب أسعار السوق بلغ 120 دولارا سيصل إلى المستهلك

إلا تعبيراً عن الاحتجاج على هذه الزيادات، مطالبة حكوماتها بالعمل على خفض هذه الضرائب، ووضع ضوابط صارمة للسيطرة على زيادة الاستهلاك، وليس على حساب سائقي الشاحنات والصيادين وغيرهم من القطاعات التي تقدم خدماتها العامة على مستوى الدولة، أو على المستوى الدولي.

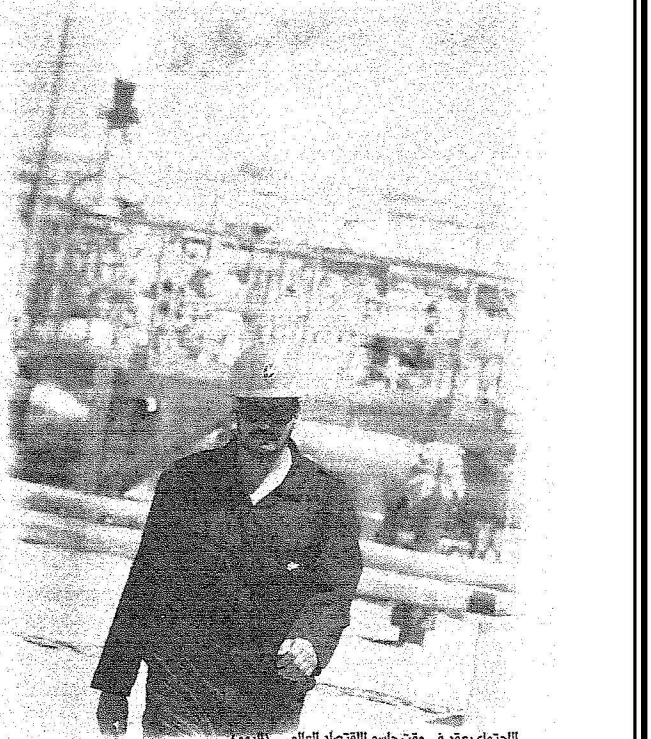
الوعي بتعقد هذه الأزمة العالمية التي تهدد الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في العالم بأسره هو الذي دعا خادم الحرمين الشريفين لأن يسارع إلى الدعوة لاجتماع جدة الذي سيعقد في الفترة من الثاني والخميس من الشهر الجاري، ونظراً لعقق الأزمة والاحتمالات الخطرة لتدابيراتها المستقبلية، فقد وجدت الاستجابة من مختلف قادة العالم الذي يقف الآن على شفاهاوية.

إلا أننا يجب أن نعي تماماً ما الذي نفكر فيه قياتنا وكيف نفكر حتى نكون على تنافس معها.

الدور القيادي

ومن جانبه يقول استاذ العلوم السياسية بجامعة الملك عبدالعزيز الدكتور خالد بن ثابت الهباس: مما لاشك فيه أن دعوة خادم الحرمين الشريفين لعقد اجتماع لوزراء الطاقة للدول المنتجة والمستهلكة للبتروول وما يتعلق بأسعار النفط القياسية تأتي كدليل على الدور القيادي الذي تلعبه المملكة في الاقتصاد العالمي، خاصة في مجال صناعة النفط. كأكبر مصدر للنفط في العالم، وكذلك كأكبر احتياطي للبتروول في العالم، وللمملكة دور كبير في التأثير في أسعار النفط، والمملكة من الدول القلائل التي لها طاقة إضافية تستطيع استخدامها في التأثير على أسعار النفط التي لا تزال في ازدياد.

وبالإضافة إلى دور المملكة الريادي فإن المملكة دائماً ما تتعرض للهجوم في وسائل الإعلام واتهام من قبل كبار المستهلكين بحكم مكانتها في مجال الطاقة، فيأتيها فن عليها عيناً كبيراً بأن تقوم بإيضاح الحقيقة للدول المستهلكة لأتة من وجهة نظر الدول المنتجة فان الارتفاع القياسي لأسعار الطاقة ليس مسؤولة هذه الدول بقدر ما هو نتيجة عوامل متعددة، فهناك من وجهة نظر الدول المنتجة عرض كاف في أسواق النفط، لكن المشكلة في مجموعة عوامل سياسية واقتصادية أخرى



الاجتماع يعقد في وقت حاسم بالاعتماد العالمي (اليوم)

الطريقة الجنوبية لن يكون في مصلحة أحد بأي حال من الأحوال . ولكنه سيضرب في مصلحة الشركات الوسطية والصغيرة فقط .

وبمعنى آخر : لا الحكومات في الدول المنتجة أو المستهلكة مستفيدة . عدا بعض الفاسدين فيها كأفراد . ولا شعوب هذه الدول مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط . إذ إن سعر البنزين مثلا في محطات التهيئة الأوروبية يشمل ضريبة باكثر من 75 بالالسة . ولم تكن المظاهرات التي اندلعت في الشوارع الأوروبية

بسر مضاعف إلى أكثر من 250 دولارا .

هذه الزيادات في أسعار سلعتنا ستؤخذ في حساب تكلفة الجهة التي ستصدر إليها ما نحتاجه من سلع مصنعة .

أي أن ما بهتاه بـ (120) دولارا سيعدا علينا لنشتريه بحوالي (500) دولار.

ببساطة : هذا يعني أن المواطن في الدول المنتجة ، ونظيره المواطن العادي في الدول المستهلكة سيكونان الضحايا الوحيدين لخبرة الأسعار هذه.. فإن تصاعد الأسعار وبهذه

مثل التوترات السياسية والحروب التي حصلت وكذلك الضرائب والرسوم التي تفرض في الدول الصناعية على النفط ومشتقاته .. وهذا ما يحاول الومتر إيصاله إلى كبار المستهلكين بالإضافة إلى الوصول إلى صياغة رؤية مشتركة بين المنتج والمستهلك لأن التوافق بين هذين الطرفين في مضادة استقرار أسعار الطاقة وهذا سينعكس بشكل ايجابي على النمو العالمي وبالتالي استقرار الاقتصاد العالمي بشكل عام . والحقيقة أن التوقيت الذي سيعقد فيه المنتدى جاء في وقته وذلك نتيجة الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط والمتوقع حسب تحليلات الخبراء أن يتجاوز الرقم الحالي إضافة إلى ذلك زادت الاتهامات على المملكة وغيرها من الدول الصادرة للنفط بأنها خلف الارتفاع القياسي للأسعار وهي قمة الدول الثماني وجه الاتهام إلى الدول المنتجة لأنها مقصرة في الحفاظ على استقرار الأسعار ، وكذلك هناك هجوم في وسائل الإعلام القريبة واتهامات الدول المنتجة . وكان التوقيت أصرا ضروريا حتى يتم إيضاح الحقيقة حول ما يتعلق بأسعار النفط وغيرها من الأمور التي قد تحسم الكثير من التساؤلات حول هذه المشكلة .

واعتقد أن الومتر يسعى لان يحصل على تعاون بين المنتجين والمستهلكين إضافة إلى حضور شركات النفط الكبرى وأيضا هناك وفود كبيرة تمثل وزراء ورؤساء شركات وهيئات وبالتالي فهو يجمع نخبة من المعنيين في مسائل النفط في العالم ومن المأمول أن يضع رؤية مشتركة بينهم حول مستقبل الطاقة وضرورة التعاون بين المنتج والمستهلك في سبيل الحفاظ على استقرار أسعار النفط . لكي لا ترتفع بشكل أكبر وبالتالي يضر بالنمو العالمي بشكل أكبر من الموجود حاليا .. الشركات الأجنبية النفطية وكذلك وزراء الطاقة في الدول المستهلكة للطاقة عليهم كذلك مسؤولية كبيرة في القيام بما يجب عليهم القيام به داخل دولهم حتى يتم التعاون بالشكل المطلوب مع منظمة أوبك لأنه دائما يوجه اللوم إلى منظمة أوبك وبالتالي تلعب دورا كبيرا، لأنها تنتج ما يقارب الأربعمين في المائة من إنتاج النفط لكن لا تزال هي إحدى الكتل المنتجة وكذلك هناك دول منتجة ومستهلكة خارج منظمة أوبك لذلك المسؤولية مشتركة واعتقد أن على المؤتمر إيجاد صيغة للتعاون بين جميع هؤلاء ..